المشكلة الاقتصادية وحقيقة الندرة النسبية
وإشكالية التوفيق بين الحاجات المتشعبة والموارد المحدودة

بحث مقدم
إلى منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي
دبي ٢٠١٥

إعــداد
دكتور/ شوقي دنيا
أستاذ الاقتصاد الإسلامي
جامعة الأزهر

ملخص

يدرك الاقتصاديون وكل من درس في علم الاقتصاد أن من أهم المبادئ التي يرتكز عليها مبدأ الندرة النسبية الذي يجسد ويلخص العلاقة الاختلالية بين الموارد أو وسائل الإشباع وبين الحاجات الإنسانية. في باب الفروض الأساسية لعلم الاقتصاد يمثل فرض الندرة النسبية رأس قائمة الفروض. وفي باب القضايا والمسائل الاقتصادية المطروحة على بساط البحث تحتل الندرة النسبية صدارة القضايا والمسائل الاقتصادية.

وموقف الاقتصاد الوضعي هنا رغم ما يحيطه من هالة من اليقين والاعتقاد فإنه في الحقيقة يشوبه الكثير من العيوب الفنية والعلمية على المستوى النظري وعلى المستوى العملي.

وفي هذه الورقة نهتم بتحليل علمي فني ناقد لهذا الموقف.

ثم نقدم عرضاً لموقف الاقتصاد الإسلامي من خلال بعض من كتبوا فيه ونعقب برؤيتنا لما تم عرضه إسلامياً في هذا الشأن.

وأخيراً نقدم رؤيتنا العلمية العملية لما نراه إسلامياً لمواجهة قضية الندرة النسبية التي تسمى بالمشكلة الاقتصادية منطلقين من فرضية وجود تزاحم للعديد من الحاجات والرغبات على موارد أقل من أن تشبع كل ذلك في آن واحد.

تمهيد:

جرت العادة أن تتصدر المؤلفات الاقتصادية فقرة خاصة عن المشكلة الاقتصادية، سواء استقلت بمبحث وتحت هذا المسمى «المشكلة الاقتصادية» أو ذكرت تحت عنوان «مبدأ الندرة النسبية»، والذي يعد أحد المبادئ الأساسية لعلم الاقتصاد. وقد انتقل هذا التقليد إلى المؤلفات في مبادئ الاقتصاد الإسلامي.

وفي إطار الاقتصاد الوضعي يعد الاعتراف بمبدأ الندرة النسبية مرتكزاً رئيساً من مرتكزات الاقتصاد على مدار تاريخه العلمي، مع ملاحظة جوهرية هي أن التركيز على هذه المسألة، والتصريح القوي بها، واختيار عنوان أو اسم خاص لها ليصبح بعد ذلك علَماً عليها يعرفه المبتدئ والمجتهد والدارس والباحث في علم الاقتصاد، هذا التركيز لم يكن لدى قدامى الاقتصاديين، وإنما هو صنيع ما يعرف بالمدرسة الحدية أو الكلاسيك الجدد، خلال القرن التاسع عشر، وما زال سارياً لدى الكثير من الكتاب حتى الآن، رغم ما أبدى عليه البعض، وإن كان قليلاً، من ملاحظات وتحفظات. وفي هذه الورقة نقدم عرضاً نقدياً مركزاً لموقف الاقتصاد الوضعي حيال هذه المشكلة ونقدم عرضاً تحليلياً لموقف الاقتصاد الإسلامي منها. ثم نشير إلى عناصر أساسية لأية مواجهة فعالة لهذه المشكلة.

المبحث الأول
الاقتصاد الوضعي والمشكلة الاقتصادية

تسيطر نزعة الإيمان بالمشكلة الاقتصادية على الاقتصاديين الوضعيين، وإن تفاوت التعبير عنها وأسلوب عرضها من جيل لجيل ومن شخص لشخص، وإن اختلفت طريقة مواجهتها، وربما طريقة تشخيصها من جناح لجناح داخل الاقتصاد الوضعي. وفيما يلي نعرض لمضمون هذه المشكلة كما تطرح في الأدبيات الاقتصادية بقدر كبير من الإيجاز مع تعقيب ونقاش لهذا الموقف.

بغض النظر عن الاسم الشائع «المشكلة الاقتصادية» فإن جوهر الموضوع هو ما يعرف بالندرة النسبية.

فما المقصود بالندرة النسبية؟ وما هو منشؤها؟ وما الذي نجم عنها؟ وما علاقاتها بعلم الاقتصاد وبالأنظمة الاقتصادية؟ وما هو أسلوب وآليات مواجهتها؟ وأخيراً ما هو التعقيب من الناحية العلمية على هذا الموقف؟

١. المقصود بالندرة النسبية:

يقصد بالندرة النسبية عدم قدرة وسائل الإشباع أو الموارد أو عناصر الإنتاج أو السلع والخدمات أو الأموال، الاسم هنا غير مهم مؤقتاً، عدم قدرة هذه الأشياء على إشباع كل حاجات أو رغبات الإنسان. الإنسان لديه حاجات أو رغبات، وأيضاً نحن هنا لسنا بصدد النظر في الاسم المعبر حقيقة عما لدي الإنسان. المهم الإنسان لديه أمور يريد أن يحققها، والأشياء التي يمكن أن تحققها غير قادرة على تحقيقها كلها، وذلك لأنها أقل من هذه الأمور. فهي غير كافية. فإذا كان المطلوب عشرة فإن المتاح سبعة أو ثمانية أو أقل أو أكثر . ومعنى ذلك أن هناك حاجات أو رغبات لن تشبع . وربما يقال هل قصور المتاح من الأموال عن إشباع الحاجات صفة ذاتية ملازمة للأموال ومهما كان الموقف حيالها؟ أم هذه صفة عارضة يمكن إزالتها بتدخل معين من الإنسان؟ والجواب عن ذلك طبقاً لهذه الرؤية الاقتصادية الوضعية

أن القصور النسبي هذا طابع ملازم للموارد، لا يمكن إزالته. ومرجع ذلك تسليم هذه الرؤية الاقتصادية بلا نهائية الحاجات والرغبات وبمحدودية الموارد فهناك Unlimited reeds في مقابل Limited Recourses. والتسليم بذلك ينتج لا محالة دوام هذه المشكلة أو هذه الظاهرة، مهما اتخذت من تدابير حيال الموارد أو وسائل الإشباع[1].

٢. وسائل الإشباع:

والمقصود الصحيح بها أنها الموارد الاقتصادية بكل أنواعها ومفرداتها، أو هي عناصر الإنتاج الطبيعية والمالية والبشرية. وهم لا يتعاملون مع كل نوع منها أو كل مفردة على حدة، وإنما معها مجتمعة مكتملة، لأن إنتاج السلعة أو الخدمة لا يتوقف على نوع منها بذاته وبغض النظر عن غيره، وإنما يتوقف على وجود خلطة معينة منها. وبالتالي فقد يكون نوع وفيراً لكن بقية الأنواع أو حتى واحداً منها غير وفير. عندئذ نحكم على الموارد جملة بأنها نادرة نسبياً.

إذن هم لا يتحدثون هنا عن الموارد الطبيعية أو الموارد المالية أو الموارد البشرية بمفردها، وإنما يتحدثون عن الموارد الاقتصادية، أو بتعبير آخر عن عناصر الإنتاج المطلوبة لإنتاج منتج ما. كما أنهم لا يتحدثون عن المنتجات من سلع وخدمات. وقد صرح بذلك العديد من علماء الاقتصاد الغربيين. وهذا التحديد الدقيق للمقصود بالموارد لا نجده في غالبية المراجع الاقتصادية العربية.

٣. الحاجات والرغبات:

يقولون إن حاجات الإنسان متعددة متكاثرة غير محدودة. ويعرفونها بأنها رغبة الإنسان في الحصول على شيء ما. فهم يتكلمون عن حاجات الإنسان، لكنهم يعرفونها بأنها رغبات الإنسان[2]. والمعروف لدى علماء النفس وغيرهم أن الحاجات شيء والرغبات شيء آخر، رغم ما بينهما من صلات وروابط في كثير من الحالات[1].

---

1) Lipsey, R.G.A Introduction to positive Economics, London, 1973, p.50.

٢) د. حسين عمر، نظرية القيمة، ص٢٣، دار الشروق، جدة، ١٩٨٢م.

٤. مشكلة الاختيار:

ينجم عن هذه المسلمات المتمثلة في لا نهائية الحاجات ومحدودية الموارد ظهور مشكلة الاختيار، فعلى الإنسان أن يفاضل ويختار بين رغباته، أي رغبة سيشبعها وأيها سيضحى بها حالياً، وأي استخدام للموارد سيكون وأيَّه سينحي. أي أننا لا مناص أمام قضية التضحية بحاجات ورغبات وباستخدامات. فماذا نفضل وماذا ننحي؟ وعلى ماذا نحصل وبم نضحي؟ كل هذه الأسئلة تترجم اقتصادياً في سؤال هو:«ماذا ننتج؟». وإذا تجاوزنا هذا السؤال يواجهنا سؤال آخر هو «كيف ننتج؟»، بمعنى أي الأساليب الإنتاجية المتعددة هو الذي يستخدم في الإنتاج. وإذا ما انتهينا من ذلك يواجهنا سؤال أخير من وجهة نظرهم وهو «لمن ننتج؟» بمعنى من الذي سيستفيد من الإنتاج ومن الذي سيحرم؟. وهم يرون أن هذه الأسئلة الثلاثة تشكل جوهر ومضمون علم الاقتصاد. ومن ثم تبدو علاقة ما يسمى بالمشكلة الاقتصادية بعلم الاقتصاد. وكيف أن المشكلة على هذه النحو تشكل موضوع علم الاقتصاد، بل والتبرير المنطقي لوجوده، وكانت مفرقاً من المفارق الأساسية للنظم الاقتصادية، سواء من حيث تشخيصها أو من حيث آليات مواجهتها.

٥. آليات المواجهة:

بالطبع فإن ترجمة الإجابة على هذه التساؤلات الثلاثة تتطلب بالضرورة آليات تعمل على تحقيقها. ويقدم الاقتصاد الوضعي الرأسمالي في هذا الصدد آلية السوق، مرفوقة بالملكية الخاصة والحرية الاقتصادية. ويقدم الاقتصاد الوضعي الاشتراكي آلية التخطيط، مرفوقة بالملكية العامة. وكل منهما يدعى أنه بهذه الآليات يمتلك السلاح الفعال في المواجهة. ولسنا هنا بصدد تقييم موقف كل منهما وآلياته.

لكن الذي نذكر به أنهما معاً لا يزعمان أنهما سيعالجان بذلك المشكلة الاقتصادية ويقضيان عليها، وإنما هو مجرد التخفيف والتكميش لنطاقها وحدتها، وإن

، د. رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، الكتاب الأول، ص٦٧ دار النهضة العربية.

١) د. سعد جلال، المرجع في علم النفس، دار المعارف، القاهرة: ١٩٦٢م.

كان الاقتصاد الاشتراكي قد أبعد النجعة فادعي أنه قادر على العلاج الجذري للمشكلة. وقد أثبتت الأيام أنه إدعاء لا مصداقية له.

ومن المفضل ألا نترك هذا المكان دون أن نؤكد على هذه المقولات:

١. أتخذ الاقتصاد الوضعي من لا نهائية أولا محدودية الحاجات مسلمة فوق أي جدال ونقاش، وهي خارج نطاق ونظام التحليل ومؤثراته.

٢. كما اتخذ من محدودية الموارد، بمعنى أنها، مهما كانت كمياتها فهي أقل من أن تشبع للإنسان كل حاجاته، اتخذ من ذلك مسلمة لا جدال ولا نقاش حولها.

٣- لا يفرق ولا يميز الاقتصاد الوضعي بين الحاجات والرغبات. والتعبيران يطلقان على شيء واحد، يتمثل في رغبة الإنسان في الحصول على شيء ما لإشباع ما يعتريه من أحاسيس ومشاعر ذاتية، بغض النظر عن أي اعتبار آخر.

٤. كل ما بذله الاقتصاد الوضعي في مواجهته لهذه المشكلة كان على جبهة الموارد محاولاً بكل جهده تقليل حدة محدوديتها، وليس الوصول بها إلى جعلها لا نهائية أو غير محدودة. وترك جبهة الحاجات أو بالأخرى الرغبات فارغة من أي عمل أو جهد، إن لم يكن لجعلها محدودة فعلى الأقل لجعلها أقل ولو قليلا من هذا الحد الرياضي «لا نهائية»، أو بتعبير آخر لجعلها تحت السيطرة، مهما كان فيها من تكاثر وامتداد.

هذا عرض موجز لهذه المسألة التي أحاطها بعض الاقتصاديين بهالة كبيرة، هي في الحقيقة لا تستحقها، لأنها عند التدقيق لا تحمل سوى عدة بدهيات من جهة، وعدة سفسطات من جهة ثانية. وربما يتضح ذلك من خلال الفقرة التالية.

٦. تعقيب:

تعقيبنا هنا على موقف الاقتصاد الوضعي هو أولاً تعقيب موجز لا يتجاوز رؤوس المسائل. وهو ثانياً تعقيب من منظور علمي فني، وليس من منظور مذهبي. ويتجسد في النقاط التالية.

١ـ أولى الملاحظات على موقف الاقتصاد الوضعي أنه موقف مراوغ، يستخدم المصلح، لحاجة في نفسه، ويقصد به معنى ومضموناً مغايراً لمضمونه ومعناه الموضوع له. فالمصطلح المستخدم هنا هو «الحاجات»، وهذا المصطلح له مضمونه ومعناه المعروف علمياً لدى علماء الإنسان المختصين بهذا الشأن، وعلى رأسهم علماء علم النفس، ثم علماء الاجتماع، ناهيك عن علماء الدين. فإذا ما ووجه الاقتصاديون بذلك قالوا لا نقصد بتعبيرنا هذا «الحاجات» معناه المتعارف عليه، إنما نعنى به ما لدى الإنسان من رغبات في الحصول على أشياء ما[١]، بغض النظر عما إذا كانت هذه الرغبات تعبر عن حاجات لدى الفرد أم لا. أي أنهم في باب الألفاظ والمصطلحات يستخدمون «الحاجات»، وفي باب المقاصد والمعاني يعيشون مع «الرغبات». وفي رأي أنها مراوغة مقصودة، حتى لا يقال إنهم يجرون وراء مجرد رغبات الإنسان، ولا يعنيهم في شيء ما إذا كانت هذه الرغبات تعكس احتياجات حقيقية لدى الإنسان أم لا. والتصريح بذلك يعريهم أمام العلماء الآخرين وأمام أنفسهم، وهذا ما حدث بالفعل، فكم من انتقادات وجهت للاقتصاديين في هذا الموقف من علماء في حقول أخرى مثل علم النفس وعلم الاجتماع وعلم الدين وعلم الانثربولوجيا وغيرهم.

والسؤال الذي ينبغي بل يجب أن يعاد طرحه عليهم هو: هل نحن نتعامل مع حاجات الإنسان أم مع رغباته؟ إن كنا نتعامل مع رغباته فالحق معكم فيما توصلتم إليه من نتائج وما سلمتم به من مقولات عددتموها في مضمار المبادئ والمسلمات. فلا يجادل أحد في عدم محدودية رغبات الإنسان.

ولو كان الأمر على هذا النحو لما كان هناك داع لكل هذا الجهد والعناء في عرض الموضوع، لأنه عندئذ لا يخرج عن أن يكون أمراً شديد البداهة.

وإن كنا نتعامل مع حاجاته فالأمر في حاجة إلى مراجعة ونظر وتحرير، وما نتوصل إليه بعد هذا النظر الجديد قد يكون مع محدودية الحاجات أو مع عدم محدوديتها. الأمر سيان.

---

١) د. حسين عمر، نظرية القيمة، ص٢٣، دار الشروق، جدة، ١٩٨٢م.

٢. أن ما نعرفه من معالجة علماء العلوم الإنسانية المتخصصة في مثل هذا الموضوع أو على الأقل الأقرب إليه من الاقتصاد أن حاجات الإنسان وليدة الفطرة من جهة ووليدة البيئة المحيطة من جهة أخرى. ففيها الفطري وفيها المكتسب[١]، والغالب فيها المكتسب. والبيئة المحيطة بالإنسان جد مختلفة من مختلف النواحي؛ الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والدينية.

ومعنى ذلك عدم صحة إطلاق الحكم عليها بأنها غير محدودة، وإنما يجري الحكم عليها من خلال هذه البيئة. وبتحكيم عامل البيئة فإن الحاجات تتفاوت وتتغاير نوعاً وكماً. ونحب أن نجاب إجابة علمية عمن هو هذا الإنسان اللا محدود الحاجات؟ وهل هو إنسان هذا العصر أم العصور الماضية؟ وهل هو الإنسان الغربي أم هو الإنسان الشرقي؟ وهل هو الإنسان المسلم أم الإنسان غير المسلم؟ وهل هو الإنسان الفقير أم هو الإنسان الغني؟ وهل لو قمنا بدراسة ميدانية طالبين من أفراد منوعين الإجابة عن هذا السؤال: حدد بوضوح حاجاتك الاقتصادية. هل نتوقع أن تجئ الإجابة متماثلة من جهة النوع ومن جهة الكم؟ فمن هو هذا الإنسان المحكوم عليه بعدم محدودية حاجاته؟ ويحسن بنا هنا أن ننقل قولاً بنصه للأحد علماء الغرب غير الاقتصاديين في هذا الشأن. يقول أريك فروم في كتابه القيم الإنسان بين الجوهر والمظهر: «الأبحاث الأساسية حول طبيعة الاحتياجات الإنسانية لم تكد تبدأ بعد. نحن بحاجة إلى تحديد أي هذه الاحتياجات منشؤها تركيبنا العضوي، وأيها نتيجة التقدم الثقافي، وأيها تعبير عن النضج الفردي، وأيها غير طبيعي ومفروض على الفرد بعمل الصناعة، وأيها يحرك النشاط وأيها يثبطه، وعند ذلك سيبين للناس أن أغلبية سلع الاستهلاك الحالية لا تتسبب إلا في تثبيط النشاط الإنساني، وسيتبينون أن الشغف بكل ما هو جديد وكل ما هو سريع، وهو شغف يسعون لإشباعه بمزيد من الاستهلاك ليس إلا انعكاساً لما يعانون من قلق ورغبة في الهربوب من الذات»[٢].

---

١) د. سعد جلال، مرجع سابق، د. مختار حمزة، مبادئ علم النفس، دار المجمع العلمي، جدة، ١٩٧٩م.

٢) ترجمة سعد زهران سلسلة عالم المعرفة، الكويت ص١٩٠، ١٤٠١هـ.

قارن M.P. Todaro, Economic Development: in the Third world, Longmon inc, New York 1977, pp.95-98.

وهكذا نصل إلى أن الأحكام المطلقة في هذا الموضوع بغض النظر عن طبيعتها هو عمل أقل ما يقال فيه إنه غير علمي، لما فيه من تحيز وعدم الدقة.

٣ـ وبمثل ما كان الحكم مطلقاً على جبهة الحاجات كان الحكم مطلقاً على جبهة الموارد المقابلة، فهي أقل من أن تشبع كل الحاجات. والحكم على الشيء فرع عن تصوره. فما هي هذه الموارد المحكوم عليها بهذا الحكم؟، وعلى أي مستوى ينظر لها، هل على مستوى الفرد أم على مستوى الدولة أم على مستوى العالم؟

وبأي منظار ينظر لها، وهل هذا حكمها من حيث ذاتها بغض النظر عن سوء أو حسن التعامل معها؟ أم أن لنوعية التعامل معها مدخل في الحكم عليها؟.

٤. في ظل هذا التشخيص الاقتصادي للقضية فإن الجهد الاقتصادي، تنظيراً وتطبيقاً انصرف كلية إلى جبهة الموارد وتركت جبهة الحاجات فارغة من أي نشاط. والمنطق العلمي يقضي بأن يكون العمل على الجبهتين معاً، وإن تفاوتت الأهمية النسبية. لأن العمل بذلك يكتسب فعالية أكبر، والعلاج يتسم بنجاح أقوى. وعندما توجه لجبهة الحاجات ولو قليلاً بهدف إجراء مفاضلة وترجيح بينها لم تكن معاييره وآلياته في ذلك من الكفاءة بمكان. والتحليل الاقتصادي يوقع المرء في حيرة. فكيف يرتب الإنسان حاجاته، والحال أنه لم يحط بها، ولم يستطع وضع إطار لها، انطلاقاً من عقيدة أنها لا نهائية وغير محدودة؟. وهل ما يجري في الواقع هو ترتيب لرغبات أم لحاجات؟.

٥ـ وهل بالفعل كانت هذه العقيدة في الندرة النسبية وراء قيام علم الاقتصاد، وبغيابها ما كان له أن يقوم؟. هذه المقولة في حاجة إلى نظر ومناقشة. وبالمثل، هل وجود ظاهرة التبادل والأسعار رهن الإيمان بهذه العقيدة، بحيث في غيابها ما كانت ظاهرة التبادل وما كانت ظاهرة الأثمان؟

هذه المقولة بدورها في حاجة إلى تمحيص، وبخاصة أن علماء الانثربولوجيا أثبتوا وجود ظاهرة التبادل والأسعار في مجتمعات تعيش ظاهرة الوفرة في بعض المنتجات[1].

---

١) د. عبد الله غانم، المشكلة الاقتصادية..، في الإسلام، ص٢٠٦ وما بعدها، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ١٩٨٧، حيث ينقل عن علماء انثربولوجيا العديد من الدراسات التي تثبت هذه الظاهرة.

٦ـ ثم ما هي الآثار الضارة بالرفاه الإنساني التي نجمت عن هذا الموقف الاقتصادي؟ وهل حقق هذا الموقف مواجهة فعالة لهذه المشكلة؟ أم على العكس من ذلك فقد زاد الطين بلة؟. وأين هي المكاسب والخسائر؟ وأين هو العائد والتكلفة؟. أغلب الظن أنه لو أجريت محاكمة عادلة لموقف الاقتصاد الوضعي هنا لكان الحكم بالإدانة، في ضوء ما أسفرت وما زالت تسفر عنه الدراسات الميدانية من شيوع الفقر والعوز والأمية والمرض وعدم توفر أساسيات الحياة من ماء وصرف صحي ومسكن وتعليم وعلاج لنصف سكان العالم.

٧ـ أغلب الظن أن الاقتصاديين تخيلوا إنساناً من صنيعتهم الفكرية، وراحوا يتحدثون عنه، ويحكمون عليه من حيث حاجاته، أو أنهم جاءوا بإنسان صنيعة الحضارة الغربية وربيب الرأسمالية، قد حددت له حاجاته ورغباته من خلال هذه الثقافة في الماديات والشهوات والتي لا تجعل للإنسان حدوداً ولو بالغة الاتساع لحاجاته ورغباته، بل إنها لتشمر عن ساعد الجد صباح مساء في عمل كل ما من شأنه فتح شهية ورغبة الإنسان بغير حدود[١]، ثم قالوا بعد ذلك إن الإنسان غير محدود الحاجات، وكان عليهم، حتى تصدق مقولتهم هذه أن يصرحوا بوصف هذا الإنسان بأنه الإنسان المتخيل أو الإنسان المصنوع من قبل لعبة التنمية التي قلبت فطرته من الفطرة العاقلة إلى الفطرة المحتاجة[٢].

٨ـ هل كان الأولى بعلم الاقتصاد أن يشغل هذا الشغل بمسألة تحمل من البداهة والهرطقة أكبر مما تحمل من الأهمية والفائدة؟. أم كان عليه أن يشغل بمسألة اقتصادية حقيقية واقعية هي مسألة الفقر وضراوته وسوء آثاره، وكيفية تقديم إرشادات علمية مفيدة لعلاج هذه المشكلة الإنسانية التي استفحلت وتضخمت مع تطور علم الاقتصاد. وهناك اعتراف قوي في مختلف الأوساط أن علم الاقتصاد الوضعي فشل حتى الآن في علاج هذه المشكلة، بل وفي علاج مشكلة التفاوت

---

١) رينيه دوبو، إنسانية الإنسان، ترجمة د. نبيل صبحي الطويل، ص٥٦، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢) انظر نقداً معمقاً في هذا الصدد:

د. مصطفي رشدي شيحة وآخرون، أصول الاقتصاد السياسي، الجزء الأول ص٣٢٩ وما بعدها، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦م

الحاد في توزيع الدخول والثروات بين الأفراد والمجتمعات وهل أدل على ذلك من استحواذ أربعمائة شخص على ثروة تعادل ثروة أربعة مليارات من البشر!! طبقاً لبيان منتدى دافوس الأخير.

المبحث الثاني
الاقتصاد الإسلامي والمشكلة الاقتصادية

في البداية كم كنت أودُّ أن لو تجاوز الاقتصاديون الإسلاميون هذه القضية دون أن يعيروها اهتماماً كبيراً، وانطلقوا لبحث دراسة ما هو أهم بكثير، ولن يضيرهم في شيء تجاوزهم، بل وتجاهلهم لها. فإن كانت حقيقية فهم لم يصرحوا برفضها، وإن كانت وهماً فهم لم يصرحوا بوجودها. بل إنني أبالغ فأقول: ماذا عليهم لو مروا عليها مرور الكرام مسلمين بها، مع تحفظهم، بل ورفضهم لجوانب كثيرة في موقف الاقتصاد الوضعي منها. ولا تعارض في ذلك ولا تناقص.

أقول هذا لأن الطرح الموسع لها أوجد حالة من النفار والاختلاف بينهم وصل إلى رمي بعضهم بعضاً بصفات أقل ما توصف به أنها غير لائقة من الناحية الخلقية ومتهافتة من الناحية العلمية[1].

وكنا في غنى عن كل ذلك، وبخاصة أننا ماضون في دراستنا وبحثنا في الاقتصاد الإسلامي، سواء منا من اعترف بهذه المشكلة أو من لم يعترف. ومعنى ذلك أنه لا توجد ثمرة حقيقية للخلاف في هذا الشأن.

ويلاحظ على موقف الاقتصاديين الإسلاميين من هذه القضية أن الرفض والاستنكار كان هو التوجه السائد في بداية مسيرة الاقتصاد الإسلامي. بينما أخذ توجه القبول بها يظهر ويشتد تباعاً، وربما يسود حالياً[2].

ويلاحظ كذلك أنه قد شاب عرض بعض، بل الكثير من الكتاب قدر غير قليل من الغموض. فما هي بالضبط طبيعة ونوعية الموارد التي يقولون عنها إنها غير نادرة نسبياً؟ وما هو مستوى النظرة إليها؟ وهل هو المستوى الكوني أم المستوى الأقل نطاقاً؟، ومن ناحية أخرى فلم يقدموا أو الكثير منهم دراسة تحليلية مفصلة لحاجات

---

١) انظر د. رفيق المصري، إسهامات الفقهاء في الفروض الأساسية لعلم الاقتصاد، البنك الإسلامي للتنمية، جدة ١٩٩٨م.

٢) محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ص٣٠٦ وما بعدها، دار الفكر، بيروت.
د. عيسى عبده، الاقتصاد الإسلامي ـ مدخل ومنهاج، ص٣٢، دار الاعتصام.
د. شوقي الفنجرى، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، ص٢٧، دار النهضة العربية ، القاهرة:١٩٧٢م.

الإنسان ولأطرها، إن كانت لها أطر تحدها. ولو تم هذا التوضيح والتحديد فإن أغلب الظن ما كان هناك اعتراض من أحد.

يضاف إلى ذلك أن من قال بعدم ندرة الموارد قد انصرف بها صراحة أو ضمناً إلى الموارد الطبيعية، ناظراً لها على المستوى العالمي، بينما من قال بندرتها فقد نظر إلى الموارد الاقتصادية في جملتها، وعلى المستوى الأقل نطاقاً من المستوى العالمي. وبهذا فإن الجهة منفكة، فهذا يتكلم في واد والثاني يتكلم في واد آخر، ولا أحد منهما يعارض في موقفه في الإطار الذي حدده لنفسه. وهذا لا ينفي تفاوت صحة وسلامة الموقفين. ولا شك أن النظر إلى الموارد في هذا الصدد من المنظور الشمولي لها بكل عناصرها وأنواعها الطبيعية والمالية والبشرية لهو النظر الأسلم علمياً، لأن الإنتاج لا يتم من خلال وجود بعض العناصر دون البعض، كما هو معروف جيداً في التحليل الاقتصادي. كذلك فإن النظر للموارد على المستوى الأقل نطاقاً من المستوى العالمي لهو الأكثر جدارة والأولى بالاعتبار، لأن الدراسات الاقتصادية تدور عادة في داخل هذا النطاق.

وربما كان الاستثناء الوحيد ما جاء على يد مالتس وعلى يد ما كان يعرف بنادي روما حيث انصرفت توجهاتهم إلى المستوى العالمي.

وحتى الآن لم تقم هيئة ما بالاهتمام المركز بشئون العالم الاقتصادية ككل وباعتباره وحدة واحدة، حاصرة ما يمتلكه من موارد متنوعة، موضحة ما هو في حاجة إليه، مقارنة بين حاجاته وموارده، مقدمة الأساليب الصحيحة لاستخدام موارده وتوزيعها، بما يحقق له إشباع حاجاته أو الأهم منها. ومن الضروري وجود مثل تلك الهيئة.

كذلك مما يلاحظ أن البعد الديني قد فرض نفسه في الحوار، أو بالأخرى قد أقحم في الموضوع، مع أن الأمر عند التدقيق لم يكن في حاجة إلى إدخاله. لقد اعتقد البعض أن الاعتراف والتسليم بمشكلة الندرة النسبية يتعارض مع منطلقات عقدية ومسلمات شرعية. مستندين في ذلك إلى بعض النصوص الشرعية القرآنية.

بينما ذهب البعض الآخر إلى عدم وجود أي تعارض بين هذا وذاك، وأن القول بالندرة تؤيده بعض النصوص الشرعية القرآنية.

والحق . كما أراه . أن ارتباط البعد الديني بهذا الموضوع هو ارتباط ضعيف، وبخاصة إذا ما حددنا بشكل صحيح إطار موضوع البحث ومسائله.

ثم إن النصوص الشرعية المستحضرة هنا ليست قاطعة الدلالة، وإذا كان لها تفسير يؤيد هذا التوجه فلها تفسيراً آخر لا يؤيده، وتفصيل القول في ذلك لا يحتمله المقام[١].

وحرصاً على تقديم رؤية اقتصادية إسلامية لهذا الموضوع أكثر وضوحاً وتحديداً فإننا نقدم هذه الرؤية التي قد تحوز رضي وقبول غالبية الباحثين في الاقتصاد الإسلامي في النقاط التالية.

١ـ أهمية التمييز بين مضمون مصطلح حاجات الإنسان ومصطلح رغبات الإنسان، وإذا كانت الحاجات قابلة للانضباط، فإن الرغبات فوق السيطرة. أما كون الرغبات فوق السيطرة فهذا ما يتفق فيه كلٌ من الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي[٢]. ففي الحديث الشريف «لو كان لابن آدم واد من ذهب لأحب أن يكون له ثاني... الحديث» وأما كون الحاجات قابلة للضبط فمرجعه إلى كون المفهوم الحقيقي للحاجة أنها فقدان ما تتطلبه فطرة الإنسان ووظيفته في الحياة وغاياته فيها. وليست هي كل ما يرغب فيه الإنسان ويسعى للحصول عليه[٣].

٢ـ الصواب أن يشغل علم الاقتصاد بإشباع الحاجات لا بإشباع الرغبات، وأن يتعامل مع الرغبات بحذر شديد، مؤكداً على ضرورة أن يكون وراء الرغبة حاجة حقيقية، حتى تكون جديرة بالاهتمام.

---

١) لمعرفة موسعة يراجع د. شوقي دنيا، الاقتصاد الإسلامي هو البديل الصالح نشر رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، ١٩٩٠م.

2) Lipsiy, op. cit., p.50.

٣) لمزيد من المعرفة يراجع د. شوقي دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة: ١٩٧٩م ص٤٦ وما بعدها.

ومعنى ذلك أن الاقتصاد الإسلامي ليس ضد الرغبات على الإطلاق، وليس معها على الإطلاق. غاية الأمر ضرورة مراعاة الرابط بينها وبين الحاجات، وحبَّذا لو كانت الحاجة هي منبع الرغبة وليس العكس، كما يذهب الاقتصاد الوضعي.

٣. الحاجات البشرية وليدة الفطرة ووليدة البيئة، وهي متفاوتة في بعضها من فرد لفرد ومن مجتمع لمجتمع ومن زمان لزمان.

وهي في العموم متكاثرة متطورة. وهي في جملتها متعددة متوالدة، لكنها لم تصل إلى حد أنها لا نهائية أو لا محدودة. ويمكن التسليم بأنها في غالب حالاتها أكبر من الموارد المتاحة، على أساس أن الكثير والكثير من الأفراد هم فقراء، وأن الغالبية العظمى من الدول مواردها أقل من احتياجاتها. ومعنى ذلك أن مواردهم، ومهما كانت درجة توظيفها هي أقل من حاجاتهم، مهما رشدت ورتبت.

وبالتالي فنحن في حاجة إلى تفضيل بين الحاجات. وفرق واضح بين قولنا إنه غالباً ما تكون الحاجات أكبر من الموارد وقولنا إن حاجات الإنسان لا نهائية أو غير محدودة.

٤ـ من المهم أن تصفى الرغبات والحاجات البشرية بمصفاة قوية فعالة قبل الدخول في لجة المجال الاقتصادي، وتلك مهمة القواعد والقيم التشريعية والأخلاقية.

٥. وأياً كان الموقف حيال المشكلة الاقتصادية فلا مناص من ضرورة تحقيق الكفاءة الإنتاجية والعدالة التوزيعية، واستخدام معايير إسلامية صحيحة في تحديد الوضع الأمثل، في ضوء ما تمليه قيمنا الأخلاقية وهداياتنا الشرعية.

وأياً كان الموقف حيال المشكلة الاقتصادية فإننا لا نقر الاقتصاد الوضعي في وقوفه بالمسألة عند مجرد الرغبات دون تجاوز لها إلى الحاجات، ولا في اعتباره كل رغبة حاجة، كما لا نقره في الكثير من افتراضاته ومبادئه. وكذلك لا نقره في آلياته في تخصيص الموارد وعدالة التوزيع. والذي نريد توضيحه هنا أنه بفرض تسليمنا بظاهرة الندرة النسبية فإن ذلك لا يعني ضرورة التسليم بافتراضات الاقتصاد الوضعي وآلياته.

٦. إن التحديد الصحيح لإطار التعامل مع الموارد نوعاً ونطاقاً يجعلنا بعيدين عن الاحتكاك بقضايا دينية، مثل شح الطبيعة، وعدم قدرة الأرض على سد حاجات البشر، وغير ذلك من المقولات التي فيها مساس بأمور عقدية.

إن الإطار الصحيح للبحث والدراسة هو المستوى الفردي والمستوى المجتمعي والإقليمي، وليس المستوى الكوني[١]، وما تقوله إن أمام الفرد عادة، وكذلك أمام الدولة المعنية . أي دولة . موارد متاحة، أو عناصر إنتاج معروفه. وهي غالباً ما لا تستطيع إشباع كل حاجات الإنسان أو المجتمع، ومن ثم فعلينا أولاً أن نرشد من حاجاتنا، وثانياً أن نبذل كل جهد ممكن في المحافظة على هذه الموارد وعلى تنميتها وحسن استخدامها وحسن توزيع ثمارها. وكل هذا لا يتعارض مع الإسلام في شيء، بل إنه، في الحقيقة، مطلوب إسلامي.

٧. نحن لا ننظر لضرورة ترشيد استخدام الموارد انطلاقاً من ندرة هذه الموارد فقط، كما ينظر الاقتصاد الوضعي. إننا نؤمن بضرورة ترشيد الاستخدام من منطلق أنه مطلب عقلاني أخلاقي عقدي شرعي. فكل هذه الأمور تحتم علينا ترشيد الاستخدام، بغض النظر عن كون المورد نادراً، أو كان وفيراً. فمثلاً الإسراف محرم في نظر الإسلام، بغض النظر عن مدى توفر الشيء موضوع الإسراف. والقرآن الكريم لم يربط حرمة الإسراف والإهدار بقلة الشيء وكثرته. والسنة النبوية أشارت إلى ضرورة الترشيد حتى بفرض وفرة الشيء محل الإسراف، كما في حديث سعد «أفي الماء سرف يا رسول الله؟ قال: نعم ولو كنت على نهر جار».

وبالطبع فإن ترشيد الاستخدام يصبح أشد ضرورة عندما يكون الشيء موضع الإسراف قليلاً، لكننا نؤكد على أن مبادئ الفعل وهدايات الإسلام لا توقف حسن

---

١) لسنا في حاجة إلى التذكير والتأكيد أننا مع عدم الندرة النسبية للموارد الطبيعية بل للموارد الاقتصادية إذا نظرنا لها على المستوى الكوني. فالخالق عز وجل لم يكتف بخلق الأرض على أي صفة كانت. وإنما خلقها بهيئة وصفة تجعلها صالحة لتوفير كل ما يحتاجه الإنسان وكذلك غير من الكائنات الحية. قال تعالي: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴾ فعقيدتنا تقول بأن الأرض قد بارك فيها الله، وتقول إن احتياجات سكان الأرض«الأقوات» مقدرة من قبل الخالق الحكيم العليم.

الاستخدام على كون الشيء المستخدم قليلاً. بحيث لو كان كثيراً لما أصبح لحسن الاستخدام من أهمية أو ضرورة.

بعد هذا العرض الفلسفي النظري في مجمله نجدنا أمام قضية لا مناص لنا من التعامل معها ولو بقدر كبير من الإيجاز، وهي:

أن الواقع المعاش على مستوى الأفراد وعلى مستوى المجتمعات يجسد لنا إشكالية الاختلال بين ما لدي الإنسان أو المجتمع من موارد وما لديه من حاجات يعمل على إشباعها من خلال ما لديه من موارد فالحاجات في الغالب الأعم أكبر بكثير من الموارد. وقد زاد من صعوبة الموقف الهيكلية والبنيوية القائمة للحاجات، حيث تختلط الرغبات بالحاجات، وتتداخل وتمتزج الحاجات دونما تمييز واضح بين الضروري منها والحاجي والكمالي وهي بذلك بنية متضخمة تضخماً غير حميد كتضخم الخلايا السرطانية في جسم الإنسان. ويزداد الموقف صعوبة إذا ما يممنا وجوهنا شطر الموارد، فهي الأخرى ذات بنية مشوهة إلى حد كبير، بعضها غير مستغل على الإطلاق وبعضها مستغل استغلالاً منحرفاً وبعضها مستغل استغلالاً قاصراً غير كفء اقتصادياً.

هذا هو الواقع المعاش والذي لا ينكر لا من مسلم ولا من غير مسلم، فليس من يجادل في كينونة هذا الواقع.

والسؤال المطروح علينا معشر الباحثين بوجه عام والباحثين المسلمين بوجه خاص والباحثين المسلمين الاقتصاديين بوجه أخص هو: ما العمل حيال هذه الإشكالية في العلاقة الاختلالية بين الحاجات والموارد أو وسائل الإشباع؟

إن العمل المطلوب هو إزالة هذا الاختلال إن كان ذلك ممكناً أو تقليل هذا الاختلال إلى أقل وضع ممكن إذا لم تكن إزالته بالكلية ممكنة.

وإذا لم يكن متاحاً هنا تفصيل القول في جوانب وأبعاد هذا العمل المطلوب فلا أقل من ذكر ملامحه العامة ومقوماته الأساسية في الفقرات التالية:

أولاً: ترشيد فعال للحاجات:

يجب أن تنحي الرغبات المحضة والتي لا تمت للحاجات بصلة جانباً، بحيث لا توجه لإشباعها أية موارد وإن قلت. لأن الإنفاق هنا ينبغي أن يعد من قبيل التبذير أو على الأقل الإسراف، وكلاهما منهى عنه شرعاً.

وترتب الحاجات حسب أهميتها ترتيباً واضحاً حاسماً يميز بدقة بين ما هو ضروري وما هو أقل ضرورة وما هو كمالي.

وبهذا تتكون لدي الأفراد والأهم لدي الدول والمجتمعات خارطة لاحتياجاتها مصنفة ومميزة طبقاً لأهمياتها. ونحب أن نشير هنا إلى مسألة في غاية الأهمية يتوقف عليها تحويل هذه المسألة من مجرد تحليل نظري إلى واقع عملي وبخاصة على المستوى المجتمعي. الأمر في حاجة إلى وجود حكم رشيد يعلى المصلحة العامة على كل اعتبار. ولن يكون هذا كافياً دون مشاركة مجتمعية فاعلة في الرؤية وتقرير ما هو الأصلح الذي يحقق أكبر قدر ممكن من المصلحة العامة. وإلا اختلطت الحاجات بمجرد الرغبات والشهوات وضاعت الفواصل بين الحاجات وبعضها، وتقدم منها ما حقه التأخير، وتأخر منها ما حقه التقديم، وعدنا من حيث كنا. وبقي الاختلال والتشويه في هيكل وبنية حاجات المجتمع، وظلت مشكلة الندرة النسبية قائمة ومستفحلة كما هو مشاهد الآن.

ثانياً: تعبئة فعالة وتوظيف كفء للموارد:

إن نقطة البدء هنا أن نتعرف على وجه دقيق على ما لدينا من موارد، وعلى حجم كل مورد وطبيعته ونوعيته وأن نتعرف جيداً على المستغل منها والمعطل، والمستغل في غير وضعه الصحيح والمستغل استغلالاً قاصراً. بحيث تتكون لدينا خارطة واضحة مرسوم عليها مواردنا بشكل مفصل. وعلينا أن نحافظ قدر طاقتنا على ما لدينا من موارد وأن ننميها كماً وكيفاً قدر وسعنا. ثم نوقف الاستغلال الخاطئ لها ونفعل الاستغلال القاصر منها. ونوجهها الوجهة الرشيدة لإشباع ما هو الأهم فالأهم من احتياجات المجتمع. وعلينا أن نضع نصب أعيننا المفهوم الإسلامي الصحيح لكلٍ من الإسراف والتبذير وكذلك مفهوم العدل والعدالة ومفهوم

الظلم. وليس المفهوم الإسلامي لكلٍ من الإسراف والتبذير بقاصر على مجال الاستهلاك بل هو مع ذلك مهيمن وموجود في مجال الإنتاج وتخصيص الموارد. بل إن وجوده فيها لهو أسبق وأخطر من وجوده في مجال الاستهلاك.

والأمر هنا في حاجة ماسة كما كان هناك على جبهة الحاجات إلى حكم رشيد وإلى مشاركة حقيقية فعالية من كافة فئات وطوائف المجتمع. حتى يتأتي للمؤمل أن يكون حقيقة.

ثالثاً: عدالة اجتماعية واقتصادية محلية ودولية:

لقد أكدت الدراسات الميدانية أن المشكلة والاقتصادية لن يحلها إنتاج مهما كبر بمفرده بل لابد من وجود ركن ثان من أركان الحل وهو التوزيع العادل بين الأفراد على المستوى الوطني وبين الدول والمجتمعات على المستوى الدولى.

عدل في توزيع الفرص والحقوق، عدل في توزيع الثروات ومصادرها، عدل في توزيع الدخول والمنتجات من سلع وخدمات، عدل في توزيع الأعباء والمغانم. بهذا يمكن لزيادة الإنتاج أن تؤتي ثمارها في علاج المشكلة الاقتصادية.

وبهذا لن نجد مشكلة الجوع القاتل تعايش مشكلة التخمة المهلكة. بهذه المواجهة الجادة نضمن عدم اجتماع الضدين؛ الوفرة والندرة على المستوى المحلي وعلى المستوى الدولي.

بهذا العمل المتكامل تقل حدة المشكلة الاقتصادية في غالب الحالات، وقد تزول كلية في بعض الحالات، وعندها فقط ستعيش المجتمعات آمنة من دائين مهلكين وعدوين فتاكين؛ العوز والترف.

وإذا كان هذا العمل واجباً وطنياً فهو قبل ذلك واجب دينياً، سنسأل عنه أمام الله يوم القيامة كما نسأل عن صلاتنا وصيامنا سواء بسواء.

والله أعلم

مراجع البحث

القرآن الكريم

١ـ جميس جوارتينى وآخر، الاقتصاد الجزئي، ترجمة د. محمد عبد الصبور، دار المريخ، الرياض: ١٩٨٧م.

٢. د. جميل صليبا، علم النفس، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

٣. د. حسين عمر، نظرية القيمة، دار الشروق، جدة، ١٩٨٢م.

٤ـ د. رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، الكتاب الأول، دار النهضة العربية القاهرة.

٥. د. رفيق المصري، إسهامات الفقهاء في الفروض الأساسية لعلم الاقتصاد، البنك الإسلامي للتنمية جدة، ١٩٩٨م.

٦ـ د. شوقي دنيا، الاقتصاد الإسلامي هو البديل الصالح، رابطة العالم الإسلامي مكة المكرمة، ١٩٩٠م.

٧ـ د. شوقي الفنجري، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة: ١٩٧٢م.

٨. د. عيسى عبده، الاقتصاد الإسلامي . مدخل ومنهاجه، دار الاعتصام، القاهرة.

٩ـ د. عبد الرحمن يسري، مقدمة في علم الاقتصاد الإسلامي، ٢٠٠٠م بدون ذكر ناشر.

١٠. محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دار الفكر، بيروت: ١٩٦٩م

١١ـ د. عبد الله غانم، المشكلة الاقتصادية ونظرية الأجور والأسعار في الإسلام، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٧م.

١٢ـ د. مصطفي رشدي وآخرون، أصول الاقتصاد السياسي، ج١، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦م.

١٣. د. مختار حمزة، مبادئ علم النفس، دار المجمع العلمي، جدة، ١٩٧٩م.

١٤. د. سعد جلال، المرجع في علم النفس، دار المعارف، القاهرة:١٩٦٢م.

15- Lipsey, R.G.A. Introduction to positive Economics, London, 1973.

16- Todaro, Economic, Development, Longman Inc., New York, 1977.

١٧- د. شوقي دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة: ١٩٧٩م.

١٨- أريك فروم، الإنسان بين الجوهر والمظهر، ترجمة سعد زهران، عالم المعرفة.

١٩- رينيه دوبو، إنسانية الإنسان، ترجمة د. نبيل الطويل، مؤسسة الرسالة، بيروت.